الفصل 2

تنامي التعليم العابر الحدود
منظور المملكة المتحدة

أليسون دوربار Allison Doorbar
JWT للتعليم

كريستين بيتمان Christine Bateman
المجلس البريطاني

تعريفات للتعليم العابر الحدودَ

يشير التعليم العابر الحدودَ Transnational Education (TNE)، كما عرفه المجلس البريطاني، إلى تزويد أحد البلدان بلداً آخر بالتعليم. ويتضمن التعليم العابر الحدودَ تنوعاً واسعاً في أساليب التزويد، وفيها التعليم عن بعد، وعبر الإنترنت، والترتيبات المصادق عليها رسميًّا والمرخصة من الحكومات، أو المزدوجة، وغيرها من طرق التزويد التشاركي.

وفي المملكة المتحدة، لا يتم استخدام مصطلح «التعليم العابر الحدودَ» بكثرة في قطاع الجامعات. فأغلب الجامعات تستخدم المصطلح الشامل «التزويد العالمي التشاركي Callaborative international provision». وغالباً ما تستخدم لوصف أجزاء عناصره الأساسية، مثل «التزويد المرخص Franchised provision» و«التعلم عن بعد Distance education». كذلك، فقد كشفت البحوث التي أجريت من قبل المجلس البريطاني أن الجمهور الأهم المشارك في النقل المحلي للتعليم العابر الحدودَ، إضافة إلى الطلاب والمعنيين الآخرين، هم أيضاً لا يعرفون مصطلح التعليم العابر الحدودَ، وعادة ما يستخدمون مصطلح «التعلم عن بعد» لوصفهم البرنامج الذين يشاركون فيه.

obeikandl.com

توسع التعليم العابر الحدودَ

لدى المملكة المتحدة باع طويل في تزويد التعليم عبر الحدود. وبوصفها واحدة من المطورين الأوائل لسلسلة واسعة من برامج التعلم عن بعد، فقد حظيت المملكة المتحدة بموقع جيد في مجال تزويد الطلاب بالمقررات في العديد من البلدان.

إن قيام الحكومة البريطانية بتوفير نظامَ الرسوم الكاملة للطلاب الدوليين في بداية الثمانينيات، أوجد ما يشبه ثقافة التجارة فيما يتعلق بالتعليم الدولي. ومنذ ذلك الحين، طورت مؤسسات التعليم العالي أسلوباً أكثر التزاماً وقوة، وتهيأت جيداً للتغيير، واستغلت الفرص الجديدة. فالعديد من البرامج المزدوجة البريطانية في ماليزيا، على سبيل المثال، نتجت عن استجابة المزودين البريطانيين للتغيرات التي طرأت على سياسة الحكومة في الثمانينيات وللأزمة المالية الآسيوية في التسعينيات. إن التراجع الكبير في المنح التعليمية الحكومية من ماليزيا وغير ذلك من التغيرات الاقتصادية كان يعني، لدى عدد كبير من الماليزيين الذين كانوا يأتون عادة إلى المملكة المتحدة للدراسة، أن هذا لم يعد متاحاً. لكن تزايد عدد البرامج التي يتم نقلها إلى ماليزيا، وهو ما سمح بتقصير مدة الدراسة في المملكة المتحدة (سنة أو سنتان في المعتاد)، قد أعطى حلاً ناجعاً لهذه المشكلة، ومكّن الماليزيين من متابعة الدخول إلى البرامج البريطانية، التي لم تكن لتتاح لهم لولا ذلك. ثم إنه، في الوقت ذاته، مكّن المزوّدين البريطانيين من بناء علاقات وثيقة بماليزيا.

منذ أواخر التسعينيات، انبثقت «مرحلة ثالثة» من مراحل التعليم العابر الحدودَ. حيث شهد تنامياً غير مسبوق، حرّض عليه نشاط الحكومات في الخارج لتطوير اقتصادات المعرفة (بوهم وآخرون 2004). وقد نتج عن ذلك تغير سريع وبيئة أكثر تنافسية، بما لا يقاس، للتعليم العابر الحدودَ. وكجزء من هذا التغير، أخذت تظهر أساليب جديدة. وحدث توسع كبير في بناء فروع خارجية للجامعات نتيجة الظروف المواتية التي حظيت بها الجامعات الأساسية. وهناك مثال عليها هو فرع جامعة نوتنغهام Nottingham في ماليزيا. وقد ظهر تركيز جديد على التعليم العابر الحدودَ بين جامعات البحث، وذلك نتيجة تطلع الجامعات إلى فرص تبادلية مفيدة لتعزيز صورتها التجارية وإمكاناتها في إجراء البحوث. إضافة إلى ذلك، يتصاعد الدور الذي يلعبه القطاع الخاص على نحو

كبير. فهو القطاع الذي سيجري التغييرات الأكبر فيما يتعلق بالتزايد المهم في عدد المواقع التعليمية في العالم.

ومن المتوقع أن يتزايد الطلب على التعليم العابر الحدودَ، فالصين والهند هي من الدول التي يتوقع لها أن تكون الأهم في هذا المجال. إذ تشهد الصين، في السنوات الأخيرة، تنامياً واضحاً في هذا المجال، حيث يتم بناء فروع جديدة للجامعات على أراضيها بمعدل فرع كل أسبوع. وينصب التركيز فيها حالياً على تحسين الجودة. أما في الهند، فتطور التعليم العابر الحدودَ يسير على نحو أبطأ؛ وذلك بسبب موقف الحكومة والقوانين التي تسنها في هذا الصدد.

من المحتمل، في أثناء المدة القادمة، أن يأتي الطلب الأكبر للتعليم العابر الحدودَ من الجزء الواقع جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا. وبالنظر إلى حجم الكثافة السكانية والانخفاض الكبير في نسب المشاركة في التعليم العالي هناك (وهي حالياً أقل من 10%)، يتوقع، في أثناء العقود القليلة القادمة، أن ترد طلبات من 150 مليون طالب إضافي.

تحديات في البيانات والمناطق الجغرافية والمجالات المعرفية الأعم

بالرغم من عدم وجود أرقام محددة، لدى المملكة المتحدة، عن الطلاب المسجلين في برامجها التعليمية العابرة الحدودَ ـ إذ إن تقديم وكالة إحصاءات التعليم العالي (HESA) للبيانات عن البيانات الإحصائية هو أمر اختياري ـ إلا أن بحوث المجلس البريطاني تبين أن ثمة أكثر من 250.000 شخص يدرسون حالياً لنيل الشهادات البريطانية خارج بريطانيا. إضافة إلى ذلك، تقول تقديراتنا إن أكثر من نصف مليون شخص يسجلون كل عام لتقديم الامتحانات المهنية البريطانية (تسويق ومحاسبة... إلخ).

في عام 2003، مثّلت خمسة بلدان آسيوية (الصين والهند وماليزيا وهونغ كونغ وسنغافورا) 58 بالمئة من نشاط التعليم العابر الحدودَ في المملكة المتحدة، ومن المتوقع أن هذه البلدان سوف تسد 65 بالمئة من الطلب العالمي بحلول عام 2020. ونبين بعض الأمثلة عن عدد البرامج البريطانية المنقولة عبر الحدود:

- لدى الصين حالياً 77 مؤسسة للتعليم العالي البريطاني، تقدم ما مجموعه 346 برنامجاً. وتقول التقديرات: إن عدد الطلاب الذين يدرسون برامج التعليم البريطاني العابر الحدودَ سيصل إلى 40,000 طالب بين عامي 2006 و2007.
- لدى سنغافورا حالياً 148 مقرراً عابراً الحدودَ يقدمه مزودو التعليم البريطانيون. وتسعى سنغافورا إلى استقطاب 150,000 طالب دولي بحلول عام 2012. إن سياسة الحكومة السنغافورية وعدم تحفظها على دمج التعليم العابر الحدودَ، إنما يعني أن أسلوب التعليم البريطاني في سنغافورا لا يزال قويًّا. بمعنى آخر، لكي تسهل ازدهارها كوجهة للتعليم العابر الحدودَ، وتحقق غاياتها المرجوة من الالتحاق العالمي، تتطلع الحكومة السنغافورية إلى تزويد التعليم العابر الحدودَ كوسيلة لتحقيق هذا المطلب.
- لدى ماليزيا حالياً 30,000 طالب مشارك في البرامج البريطانية للتعليم العابر الحدودَ، ولدى الهند نحو 15,000. إن هذه الأرقام هي مجرد تقديرات؛ لأن من الصعب إعطاء تقويم دقيق للحال كلها.
- الأمر الذي لا يصدق هو أن يكون لدى هونغ كونغ 568 مقرراً بريطانيًّا مسجلاً رسميًّا، منذ آذار 2006، ولديها حالياً نحو 43,000 طالب.

إن الحقول المعرفية الأساسية المطلوبة حالياً هي الأعمال والدراسات المتعلقة بها، ودراسات الكمبيوتر، والفنون والإنسانيات.

الدوافع والحوافز والآراء عن التعليم العابر الحدود

في عام 2006، أجرى المجلس البريطاني بحوثاً لمعرفة حوافز قطاع المملكة المتحدة في نقل التعليم العابر الحدودَ. وقد كشفت البحوث أن جميع مزودي التعليم العالي في المملكة المتحدة يبدون اهتماماً كبيراً بالتعليم العابر الحدودَ، ومرتبطون به إلى حد ما.

إن الحافز الأساسي الذي يدفع جامعات المملكة المتحدة إلى تبني التعليم العابر الحدودَ هو العولمة. وتعرّف جين نايت Jane Knight العولمة بأنها «عملية تكامل البعد الدولي/ البعد العابر الثقافاتِ في مهمات المؤسسات التعليمية والبحثية والخدماتية»

(http//www.obhe.ac.uk/products/reports/archived.html?year=2005). إن الجزء الأكبر من تزويد التعليم العابر الحدودَ القادم من المملكة المتحدة يشهد تطوراً على مستوى القسم/الكلية، وغالباً ما يكون هذا التطور ربحيًّا محضاً. وفيما تنظر الجامعات إلى مشاركتها العالمية نظرة أكثر إستراتيجية، تظهر عقلنة تزويد التعليم العابر الحدودَ في بعض المؤسسات وتكون عالية في مؤسسات أخرى. ثمة تزايد أيضاً في أدوار التعليم العابر الحدودَ المركزية و/أو على مستوى القسم، وذلك بتشديد المؤسسات على ضبط الجودة ومحاولة ضمان «ملاءمة إستراتيجية» أفضل.

وينسجم هذا التوجه مع تغييرات أوسع تجري داخل قطاع التعليم في المملكة المتحدة. إذ تبتعد الجامعات عن الإستراتيجيات المؤسسية، المتمثلة باستقبال طلاب جدد، والتوجه نحو ما هو أوسع، عبر تكامل التعليم والبحث وتأكيد انفتاح طلاب المملكة المتحدة على أبعاد دولية في تعلمهم. والتعليم العابر الحدودَ هو جزء من هذا التغير العالمي الأوسع.

ويُظهر البحث، بدوره، فروقات بين نماذج مختلفة من المؤسسات. فالدافع الأساسي وراء تبني الجامعات، التي يقودها البحث، التعليمَ العابر الحدودَ هو بناء روابط بحثية. الأمر الذي يعمل، بدوره، على تقوية اعتبارات الجامعات، ويزيد عدد الجامعيين من ذوي المستوى العالمي، ويعزز تنوع الطلاب، وهي عوامل تقود جميعها إلى إعطاء الجامعات سمة دولية أفضل، وتسرّع في نموها وتزيد من عائداتها المالية.

فيما يخص جامعات أخرى، يكون التركيز على الطلاب هو الدافع الأهم. حيث تمكّن عدد أكبر من الطلاب من الاستفادة من التعليم العالي، وتوسع مجال مشاركتهم وانفتاحهم على التجربة الدولية.

والقضايا المالية مهمة أيضاً لدى جامعات المملكة المتحدة، في وقت أصبح معترك التنافس أكثر تقلباً. فقد شهدت، معظم جامعات المملكة المتحدة، ومنذ عام 04/2003، تنامياً مطرداً على صعيد توافد الطلاب الدوليين على المملكة المتحدة. وقد كان لتزايد التزويد المحلي الضخم، في العديد من البلدان التي تمثل المصادر الرئيسة في المملكة المتحدة، وفيها التعليم العابر الحدودَ، أثر كبير، وخصوصاً في بلدان مثل الصين. وبدأ الطلاب الدوليون الآن يشهدون مرونة في السياسات، وهم يتوقعون المزيد منها. فقد

تناقص الوقت الذي يقضيه الطلاب الدوليون في المملكة المتحدة من أجل الدراسة تناقصاً ملحوظاً، مع تزايد عدد الطلاب الذين يختارون قضاء سنة أو سنتين دراسيتين لا غير. المشكلة لدى معظم مزودي المملكة المتحدة هي أن نقل شيء من التعليم العابر الحدودَ يعد أمراً أساسيًّا للتوثق من التوافد المستمر للطلاب الدوليين على فروع المملكة المتحدة.

نماذج التقديم Modes of delivery

ثمة العديد من أساليب التقديم التي يتبناها مزودو المملكة المتحدة، وتختلف الأسباب التي تدفع الجامعة نحو اختيار النماذج. لكنْ ثمة مفهوم عام يقول: إنه ليس ثمة وضع واحد يناسب الجميع. فسيطرة نموذج ما يمكن أن تتعلق بمهمة الجامعة، والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها، والمتطلبات المادية، أو القبول الواعي للأساليب فيما يتعلق بالجودة.

يمكننا أيضاً أن نرى أن الحاجة إلى نماذج مختلفة للنقل تتغير بتزايد المنافسة. فالتعلم عن بعد، على سبيل المثال، وبرامج «الجامعة المتنقلة» كانت، تقليدياً، جزءاً أساسيًّا من تقديم المملكة المتحدة للتعليم العابر الحدودَ ـ وخصوصاً في شرق آسيا. وعادة ما يتم تقديم هذه البرامج في مستوى الدراسات العليا، حيث يكون الطلاب ناضجين ويسعون إلى اتباع برامج مهنية متطورة وبدوام جزئي، ما يسمح لهم بالدراسة والعمل في آن معاً. وبالرغم من أن هذه البرامج لا تزال شائعة، فإن تكلفة إرسال مجموعة للتعليم خارج المملكة المتحدة تجعل هذه البرامج «غير تنافسية»، في حين يتزايد انتشار البرامج المحلية التي تقدم ضمن دوام جزئي. إضافة إلى ذلك، فإن للفروع الدولية أيضاً تهديداً تنافسيًّا، وذلك بتقديم خبرات دولية وتسهيلات ممتازة وجامعات محترمة محليًّا وعالميًّا.

لقد اتخذت المؤسسات في المملكة المتحدة خطوات محدودة لإقامة فروع خارجية. وصحيح أن الفروع الخارجية تمنح فرصاً مهمة، إلا أنها، في الوقت نفسه، تمثل خطراً جسيماً، وهي مشروع يستنزف الأموال والمصادر. فجامعة نوتنغهام لديها فروع في ماليزيا والصين، ويتم استثمار جامعات ويستمينيستر Westminister وليفربول Liverpool وميدلسيكس Middlesex وهيريوت ـ وات Heriot – Watt في فروع خارجية. وغالباً ما يتم تطوير الفروع الخارجية بمشاركة شركاء ممولين، لا مؤسسات أخرى.

تغدو المنح المشتركة والدرجات العلمية المزدوجة والأساليب الموحدة من النماذج الدارجة في نقل التعليم العابر الحدودَ. ومع تنامي إمكانات التعليم العالي العابر الحدودَ، ثمة تراجع في الحاجة إلى «استيراد» الخبرات من المزودين الخارجيين. إذ تقدم المنح المشتركة والمزدوجة أسلوباً في إبراز اعتراف متبادل بالأنظمة والمدخلات الأكاديمية، ما يؤدي إلى الحصول على درجة علمية أكثر تشاركية/ دولية، وتتميز بأهمية أكبر في السوق العالمية.

لقد وظفت كل من حكومة المملكة المتحدة والمجلس البريطاني أموالاً في برنامجين هما: المبادرة المشتركة بين المملكة المتحدة والهند لبحوث التعليم (UKIERI)، والشهادات البريطانية في المشروع الروسي (BRIDGE)، ويرتكز كل من هذين المشروعين على تطوير برامج مشتركة، على عكس «تصدير شهادات المملكة المتحدة».

وقد تعهدت المملكة المتحدة للمبادرة المشتركة مع الهند بمبلغ 12 مليون جنيه إسترليني عبر إسهامات المجلس البريطاني وأقسام حكومية مهمة. وأسهم القطاع الخاص بمبلغ 4 ملايين جنيه إسترليني مع الحكومة الهندية لتوفير التمويل اللازم للتشارك المتعلق بالعلم. وبحلول عام 2011 سيتم إنجاز الخطوات الآتية:

- تأسيس خمسين مشروع بحث تشاركي، وفيها 5 مشروعات «أساسية» تعمل على ربط مركز التميز.
- إطلاق 40 برنامج درجات علمية على نحو تشاركي في الهند، يلتحق بها 2000 طالب هندي.
- 300 طالب بحث هندي إضافي، وباحثين ما بعد الدكتوراه، وهيئة تدريس سيكونون، قد عملوا في المملكة المتحدة.
- إرسال 200 باحث من المملكة المتحدة للعمل في الهند، وإرسال 200 طالب من طلاب الدراسات الجامعية من المملكة المتحدة للدراسة في الهند.
- 2000 طالب بحث هندي سيحصلون على شهادات بحثية في المملكة المتحدة، عبر النقل التعاوني.

في يوليو/ تموز 2003 انطلقت مبادرة الشهادات البريطانية Bridge في المشروع الروسي الذي يموله قسم التعليم والمهارات، ويقوم المجلس البريطاني بإدارته، وهو يهدف إلى زيادة العمل التشاركي بين جامعات المملكة المتحدة وروسيا، للوصول إلى تطوير شهادات مزدوجة.

ويتم تمويل المشروع عبر القسم الإنكليزي للتعليم والمهارات (DFES)، ويديره المجلس البريطاني على أساس يوم بيوم. ويبلغ عدد البرامج المشاركة حالياً في هذا المشروع 17 مشتركاً، وفي ذلك ثمانية برامج للماجستير، ومنحة تخرج واحدة، وثمانية برامج مهنية متطورة.

والهدف من مشروعي المبادرة المشتركة بين المملكة المتحدة والهند لبحوث التعليم (UKIERI)، والشهادات البريطانية في المشروع الروسي (BRIDGE) هو تغيير طبيعة العلاقات بين المملكة المتحدة وروسيا والهند. وقد تم الأخذ بالحسبان حاجة المشاركين إلى تبادل المنفعة؛ للحفاظ على استمرارية المشروعات.

ضمان الجودة

يعد ضمان الجودة العالية في عملية التقديم أمراً مهمًّا في المملكة المتحدة. فكل مقرر ينطوي على جودة متدنية يضر بسمعة المملكة المتحدة، والمنافسة هي السبيل الوحيد، دون شك، إلى رفع المستويات. إن مبادرات على غرار هذين المشروعين تساعد على تطوير فهم متبادل واحترام لقضايا ضمان الجودة بين البلدين.

من هم طلاب التعليم العابر الحدود؟

في عام 2004 و2005 كلف المجلس البريطاني هيئة جي دبليو تي JWT للتعليم بإجراء دراسة بحثية شاملة حول السوق، بهدف الوصول إلى فهم أفضل للتنامي السريع لهذه السوق، والاحتمالات المهمة التي يفتحها لمزودي المملكة المتحدة. حتى تلك اللحظة، لم يتم إجراء سوى بحوث محدودة لفهم الدوافع والتسهيلات المهمة على صعيد اتخاذ القرار بشأن الطلاب الذين يدرسون في برامج التعليم العابر الحدودَ البريطانية. ويهدف هذا البحث إلى:

- تقديم صورة مفصلة عن المجموعة المستهدفة (العمر، العمل، الدخل، التمويل، الخبرات السابقة، التوقعات).

- فهم سبب اختيار الطلاب التعليمَ العابر الحدودَ (بدل دراستهم لنيل خبرات محلية أو الدراسة في الخارج).
- فهم مضامين البلد الذي تأتي منه الخبرة وأهميته (فيما يتعلق ببرامج التعليم العابر الحدودَ).
- تحديد العوامل المهمة في صناعة القرار والمستخدمة في اختيار برامج التعليم العابر الحدودَ.
- فهم أهمية علم المصطلحات في الارتقاء ببرامج التعليم العابر الحدودَ.
- تحديد مصادر المعلومات المهمة لدى الطلاب.

اقتضت الدراسة عملاً كيفيًّا وكميًّا. حيث تم العمل الكيفي في خمس أسواق مهمة للمملكة المتحدة؛ سنغافورا وماليزيا وهونغ كونغ والهند والصين، وقد تضمن مقابلات وتأليف مجموعات من طيف واسع من الجماعات المستهدفة، وفيهم الطلاب ومن يؤثرون فيهم (أهاليهم مثلاً)، إضافة إلى هيئات مهمة أخرى، مثل شركاء محليين ووكلاء وموظفين وهيئات حكومية. أما الجانب الكمي فيقتضي إجراء مقابلات مع أكثر من 1,700 طالب يدرسون في أربع أسواق مهمة.

تبين الفقرات الآتية بعض النتائج المهمة التي تمخض بها هذا البحث، وأهمها تلك التي تكشف مدى تنوع هذا القطاع وتعقيده. وبغض النظر عن أن قلة ممن أجريت المقابلات معهم كانوا قد سمعوا بمصطلح التعليم العابر الحدودَ من قبل، ثمة تنوع كبير في كل شيء؛ في نماذج التقديم، وفي أثر المؤسسة التي تمنح الخبرات في المملكة المتحدة، وفي خبرة الطلاب، وفي أنماط الإدراك لدى الهيئات المختلفة، مع اختلاف المضامين.

على سبيل المثال، يمكن لطالبين يعملان لنيل الشهادة من المؤسسة نفسها في المملكة المتحدة، وفي السوق ذاتها، أن يكتسبا خبرات مختلفة جدًّا، وذلك بالنظر إلى فاعلية المزوّد المحلي الذي يقدم جزءاً من التعليم إذا لم يكن كله، ونوعية ذلك التعليم، وكذلك بالنظر إلى تواصلهما مع المؤسسة التي تمنح الشهادة في المملكة المتحدة. وبالرغم من

ذلك، سيحمل الطالبان المؤهل ذاته لدى تخرجهما. إن لهذا أثراً واضحاً في سمعة المملكة المتحدة، وفي سمعة المؤسسة، وهذا هو الأهم. وفي بعض المقابلات، عبّر الطلاب، في الحقيقة، عن استغرابهم من أن تسمح جامعة رئيسة بمثل هذا التنوع في نقل مقرراتها واختيار شركائها.

وفي محاولة لتكوين فهم أفضل عمن يلتحقون ببرامج التعليم العابر الحدودَ، حاولنا تقسيم السوق. وقد أوضح البحث أن من الممكن تقسيم السوق إلى ثلاث مجموعات رئيسة من الطلاب: طلاب الدراسات الجامعية، وطلاب الدراسات العليا، وطلاب من بلد ثالث. ويشمل طلاب الدراسات الجامعية ثلاث مجموعات فرعية: الطلاب الذين لم يتمكنوا من إيجاد مكان في جامعة محلية، والطلاب الذين لا يستطيعون تحمل نفقات الدراسة في الخارج، والطلاب الذين لا يريدون الذهاب للدراسة في الخارج. العديد من هؤلاء الطلاب يرغبون في تحصيل مؤهل أجنبي يمكنهم تحمل نفقاته. ويختلف بروز هذه العوامل باختلاف البلد، فالطلاب الذين يسعون إلى الحصول على شهادة التعليم العابر الحدودَ في سوق ناضج مثل سنغافورا مثلاً، إنما يفعلون ذلك؛ لأنهم لا يستطيعون الدخول إلى واحدة من الجامعات المحلية، التي غالباً ما تكون خيارهم الأول، أو لأنهم لا يستطيعون تحمل النفقات، أو لا يريدون الدراسة في الخارج. وهكذا يتابع معظم هؤلاء الطلاب كامل تحصيلهم الجامعي في سنغافورا. حيث يكون التعليم العابر الحدودَ الخيار الثاني أو الثالث لهم. خلاف هذه الحالة نجدها في أسواق أخرى، مثل ماليزيا، حيث يكون التعليم العابر الحدودَ الخيار الأول للطلاب، إذ يقرر العديد منهم إتمام سنة أو سنتين فقط من دراستهم في ماليزيا، والباقي في المملكة المتحدة. والنتيجة الملاحَظَة في هذا الأمر هي الإدراكات المختلفة لفاعلية التعليم العابر الحدودَ، مع اعتقاد بعض التلاميذ أنه يضاهي بجودته، إن لم يكن أفضل، الجامعات المحلية، في حين يصنفه طلاب آخرون في المرتبة الثالثة، إذ يفضلون خياري الجامعات المحلية، والخارجية في بلدان مختارة.

عادة ما يكون طلاب الدراسات العليا في الثلاثين من العمر فما فوق، ويتطلعون، كمعظم طلاب الدراسات العليا في كل مكان من العالم، إلى تعزيز فرص حياتهم عبر متابعة هذه الدراسات. وهم يشتملون أيضاً على ثلاث مجموعات فرعية: مجموعة منهم

يسعون إلى نيل مؤهل اختصاصي عالٍ غير متوافر في جامعاتهم المحلية، ومجموعة يسعون إلى متابعة الدراسات العليا بدوام جزئي -وطلاب هذه المجموعة عادة ما يعملون بدوام كامل، والدوام الجزئي غير متوافر في جامعاتهم المحلية- ومجموعة يتطلعون إلى أمر مختلف بعض الشيء، أي إلى مؤهل يوفر لهم هامشاً تنافسيًّا في السوق. إنهم يشعرون أن بإمكان المؤهل الأجنبي أن يقدم لهم ذلك.

أخيراً، هنالك مجموعة الطلاب المتواجدين في بلد ثالث: وهم الطلاب الذين يدرسون للحصول على شهادة التعليم العابر الحدودَ من المملكة المتحدة، ولكن في بلد ثالث بدل بلدهم الأم. حالياً، توجد هذه المجموعة على نحو رئيس في سنغافورا وماليزيا. وهم يسعون إلى الحصول على الشهادة من المملكة المتحدة، لكنهم لا يرغبون في الدراسة في المملكة المتحدة لأسباب مختلفة؛ مثل الكلفة أو الأمان وقرب المكان.

كان ثمانية وخمسون بالمئة من الطلاب الذين أجريت عليهم الدراسة يدرسون في برامج الدراسات الجامعية، لكن ثمة بعض الفروقات الجوهرية بين الأسواق، إذ نجد أن جميع طلاب التعليم العابر الحدودَ في سنغافورا يتابعون برامج ما قبل التخرج، بخلاف الحالة في هونغ كونغ، التي ينتمي معظم الطلاب فيها إلى مستوى الدراسات العليا، وهي حالة تبين أيضاً الفروقات بين الأسواق (حالياً على الأقل). ومن اللافت أن 82 بالمئة كانوا يحضرون صفوفاً في مؤسسة محلية (من المحتمل أنها تزودهم بالتعليم عبر الإنترنت أو عن بعد)، لكن يبدو، مع ذلك، أن أغلب طلاب التعليم العابر الحدودَ يتلقون جزءاً من تعليمهم في الصفوف. وهي رغبة يبديها بشدة طلاب البحوث، إذ نجد أن معظمهم لا يفضلون الحصول على مؤهلهم العابر الحدودَ عبر الإنترنت. ومن المحتمل أن يتغير هذا في المستقبل، مع إحداث التحسينات على الإنترنت، وتزايد معرفة الطلاب بها وارتياحهم لها.

وتختلف أهمية سمعة مؤسسات المملكة المتحدة في تأثيرها في اختيار الطلاب برامجَ التعليم العابر الحدودَ من سوق إلى آخر. صحيح أنها مهمة، إلى حد ما لجميع الطلاب، لكننا نجد أن لها أهمية للطلاب في ماليزيا وسنغافورا تفوق أهميتها للطلاب الموجدين في هونغ كونغ والصين. ففي سنغافورا، يبدي الطلاب اهتماماً كبيراً بسمعة المؤسسة المحلية إلى درجة كان الطلاب مستعدين لدفع مبلغ إضافي مقابل التحاقهم بمؤسسة

محلية أفضل من وجهة نظرهم، بالرغم من أنهم سيحملون المؤهل ذاته عند إنهاء التخرج. هذا الأمر لم يكن بهذه الأهمية في الأسواق الأخرى. إنه أمر مهم جدًّا للطلاب الذين يحضرون للحصول على مؤهل المملكة المتحدة في ماليزيا والصين، حيث نجد أن نسبة 75 بالمئة و95 بالمئة، على التوالي، من طلاب هذين البلدين يقولون: إنهم ينوون الذهاب إلى المملكة المتحدة لمتابعة دراستهم.

وبالنظر إلى أهمية رغبة طلاب التعليم العابر الحدودَ في تحصيل مؤهل من جامعات المملكة المتحدة، وعن طريق مؤسسة ذات سمعة حسنة، تزداد أهمية استقطاب النموذج المميز للتعليم في المملكة المتحدة لهذه المجموعات، وتزداد أهمية نجاح المؤسسات الخاصة في ترويج سمعتها ونقلها إلى هذه المجموعات.

خاتمة

في المستقبل المنظور، سوف يستمر اهتمام المملكة المتحدة بالتعليم العابر الحدودَ وارتباطها به. إلا أن نماذج ارتباطها، ودوافعها سوف تتغير. لقد بدأنا برؤية الأمور التي تتحرك بقوة، مع تزايد عدد الفروع الخارجية، وإيجاد القطاع الخاص لنماذج جديدة للنقل. من الواضح أن المؤسسات المشاركة التي يعتمد عليها التعليم العابر الحدودَ الناشئ تتضمن أيضاً القطاع الخاص والحكومات.

ثمة نقلة، داخل المملكة المتحدة، نحو تنامي إستراتيجية التدويل؛ الأمر الذي يمكن رؤيته عبر المؤسسات والحكومة والوكالات. وهذا تغير مهم في المملكة المتحدة، مع الأخذ بالحسبان التعقيد الذي يطرأ على بيئة التعليم العابر الحدودَ، وأهمية الأساليب الإستراتيجية في تعزيز المستقبل التنافسي للتعليم العالي في المملكة المتحدة.

المراجع:

B A. and Follari, M., Hewett, A., Jones, S., Kemp, N., Meares, D., Pearce, D. and Van Cauter, K. (2004) Vision 2020, Forecasting International StuIent Mobility: A UK Perspective, Report to the British Council, UK.

obeikandl.com

BR I DGE (nd) Available at: http:www.britishcouncil.org/Iearning-bridge-projecr.htrn (accessed April 2007).

Knigln, J. (2005) Borderless, Offshore, Transnational and Cross Border Education: Definition and Data Dilemmas, Observatory on Borderless I ligher Education. Online. Available at: http:llwww.obhe.ac.uk/productsf reports/a rchivcd.html?yea r=2005 (accessed April 2007).

Tang, N., and Nollent, A. (2007) UK-China-hong Kong Transnational Educa. lion, Report to the British Council: Sheffield Hallam University, UK. IJKLERI (nd) Available at http://www.ukieri.org (accessed April 2007)

obeikandl.com